

صالح المطلك: قانون العفو العام الذي يجري الحديث عنه مصمم لإخراج السراق والمزورين



اعتبر صالح المطلك، رئيس جبهة الحوار الوطني، أن قانون العفو العام الذي يجري الحديث عنه، مصمم لإخراج السراق والمزورين.

وتحدث المطلك، في مقابلة تلفزيونية تابعته وكالة "المطلع"، عن وضع القوى السُّنية في العراق، وقال إن "هناك مشروعاً لإضعاف السُّنة، كان في أساسه مشروعاً أميركياً ساعدت الأطراف الداخلية والخارجية في استمراره".

وأضاف أنه "لا يوجد تمثيل سُنّي في الوزارات الأمنية والاقتصادية"، وذلك لأن "السنة دفعوا ثمن مقاومة القوات الأميركية"، فيما أكد بأنه كان "داعماً للمقاومة، لكن لم أقاتل بنفسي".

ونفى رئيس جبهة الحوار اتهامه بدعم المقاومة بسبب كونه "بعثياً سابقاً"، موضحاً: "أقاوم لأنني وطني".

وكشف المطلك عن سبب فصله من حزب البعث المحظور في سبعينيات القرن الماضي، وقال إنه "بسبب رفضي لإعدام عناصر من حزب الدعوة".

ويقول المطلك إنه يبحث الآن "عن تشكيل كتلة بعيدة عن الطائفية"، مؤكداً أنه ابتعد عن السياسة لفترة بسبب "الكتل الطائفية".

واعتبر أن "المال السياسي والسلاح يلعبان دوراً مهماً في الفوز بالانتخابات"، مقدراً أن "80% من العراقيين لم يسمعوا بالانتخابات لأنهم يائسون"، مضيفاً: "يجب إقناع هذه المجموعة، وهم يبحثون عن مشروع وطني".

وفي شأن عودة ما وصفوا بـ"شيوخ العملية السياسية"، قال المطلق إنه من الممكن "عودة نوري المالكي إلى رئاسة الحكومة، لا يوجد شيء يمنع ذلك"، وذلك أصلاً لأن "المالكي الآن هو مؤثر في القرار، وصانع الملوك".

وعن تنفيذ الاتفاقيات التي سبقت تشكيل الحكومة الحالية، قال المطلق إن "السوداني طلب حل هيئة المساءلة والعدالة، لكن الهيئة مرتبطة بالبرلمان"، مضيفاً أن "أطرافاً في البرلمان، ليست شيعة فقط، وإنما سنية أيضاً، تريد بقاء هذا الملف مفتوحاً للتخلص من الخصوم". واعتبر المطلق أن "المساءلة والعدالة مشروع طالم، والمفروض ألا يبقى أكثر من 20 سنة"، كما أكد أنه "يُستخدم لإسقاط شخصيات سياسياً وانتخابياً واجتماعياً، وهو انتقائي".

أما قانون العفو العام، فقال المطلق إن "هناك سجناء بتهم كيدية، منهم أن زواجهم بسبب خلافات وجهن لهم اتهامات بالإرهاب تحت اسم المخبر السري".

وكشف عن أن "داعش أو القاعدة انتقمت من أشخاص لم يتعاونوا معها، لذا كتبت أسماؤهم في السجلات".

وعدّ المطلق قانون العفو العام "مُصمماً لإخراج سراق أموال الدولة والمزورين".

بالمقابل علق المطلق على قانون الأحوال الشخصية، قائلاً إنه يرفضه، لكنه قال: "إذا أصر الشيعة على تمريره، فأفضل أن تكون هناك مدونة سنية".

وعن ملف التوترات العسكرية في المنطقة، قال المطلق إن "الدول العربية لم تدعم المقاومة في غزة، بسبب تدخل إيران وتمددها على بعض الدول".

واعتبر أن "العراق غير مستعد للدخول في الحرب".

بالمقابل، حذر المطلق من خطورة مشروع الشرق الأوسط الجديد، وقال: "يتحتم على العراق أن ينتبه

وينهي الخلافات الداخلية"، مرجحاً أن "السلاح خارج الدولة في العراق سينتهي، وسيعرف الجميع قريباً أنه اتجاه خاطئ".

واعتبر رئيس جبهة الحوار أن "النظام السياسي الحالي إذا استمر سيحصل على سلطة، لكنه لن يبني دولة".